S/PV.9622

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9622**

الثلاثاء، 7 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرنانديس/السيد أفونسو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد تيجان
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2024/354)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيدة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عند الإعراب عن تقديرنا للسفيرة فرازير وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2024/354)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جنوب السودان والسودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيدة حنا سيروا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/354 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، بما في ذلك دعمها للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وسأغتنم هذه الفرصة لإطلاع الأعضاء على آخر التطورات السياسية والأمنية والإنسانية والعملياتية في أبيي.

لا يزال التقدم السياسي نحو تحديد الوضع النهائي لأبيي وحل القضايا المتعلقة بالحدود بين السودان وجنوب السودان متوقفاً منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في السودان في نيسان/أبريل 2023. وعلى الرغم من المشاركة الإيجابية التي أبديت في الأشهر التي سبقت بدء الأزمة، فمن المرجح أن يستمر القتال الدائر في إحداث تأثير خطير على فرص إجراء حوار بناء بين البلدين بشأن تلك المواضيع. مع ذلك، تواصل الأمم المتحدة رصد الظروف التي تسمح باستئناف المحادثات، وهي على استعداد لدعم الأطراف، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، حالما تتمكن الأطراف من العودة إلى العملية السياسية. وستزود المبعوثة الخاصة تيتيه الأعضاء بمزيد من المعلومات المستجدة المتعلقة بالوضع السياسي في السودان وجنوب السودان، فضلاً عن القضايا الإقليمية الأخرى.

على أرض الواقع في أبيي، واصلت القوة إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين القبائل. وقد شهدنا انخفاضاً مرحباً به في العنف بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، حيث لم يسجل سوى اشتباك واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في خضم تحديات، مثل النزاع السوداني، أثرت أيضاً في العلاقات بين القبائل، كانت القوة الأمنية المؤقتة في طليعة الجهود المبذولة للحفاظ على المصالحة، بما في ذلك العمل مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء الآخرين لتسهيل عقد مؤتمر ما قبل الهجرة بين القبيلتين في نونق بوسط أبيي في كانون الأول/ديسمبر 2023. أدى المؤتمر، الذي ضم ممثلين عن النساء والشباب، إلى اتفاق تضمّن آليات لرصد النزاعات خلال الهجرة الموسمية للماشية وحلها. إن تركيز البعثة المستمر على العلاقات بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية أمر بالغ الأهمية لضمان استدامة التقدم.

في الوقت نفسه، تزايدت الاشتباكات بين قبيلتي الدينكا نقوك والدينكا التويج، حيث استمرت التوترات المتعلقة بملكية الأراضي في أبيي جنوب نهر كير في التأثير على الحالة الأمنية. وقد تراجعت في الأشهر الأخيرة الهجمات والأعمال الانتقامية في جنوب أبيي التي أدت في وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير إلى خسائر كبيرة

في الأرواح. ومع ذلك، لا تزال التوترات شديدة، ولا تزال القوة المؤقتة في حالة تأهب لحماية المدنيين في حال تكررت الاشتباكات. ونحثّ حكومة جنوب السودان على تعزيز تواصلها مع القبائل ذات الصلة حتى يمكن منع المزيد من العنف.

ويقلقنا بالغ القلق وجود قوات أمن من جنوب السودان في جنوب أبيي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، بما في ذلك نشر وحدات إضافية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وهو الأمر الذي تم في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل من هذا العام. ويشكل هذا الوجود انتهاكاً للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي لعام 2011، كما يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أثار وجود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الخوف وأدى إلى انتهاكات متكررة لحرية تنقل قوة الأمم المتحدة الأمنية، مما يحد من قدرة هذه الأخيرة على تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. وإذا تُرك وجود قوات الدفاع الشعبي في أبيي دون معالجة، فقد يؤجج التوترات في منطقة تواجه بالفعل انقسامات سياسية عميقة. وندعو حكومة جنوب السودان إلى سحب جميع أفراد الأمن من منطقة أبيي في أقرب وقت ممكن وضمان حرية التنقل بالكامل لقوة الأمم المتحدة بما يتماشى مع اتفاق مركز القوات.

ومما يثير القلق أيضا سلسلة الاشتباكات التي وقعت أساسا بين أفراد قبيلتي دينكا نقوك والنوير في جنوب ووسط أبيي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وأسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. وخلال تلك الفترة، تصرفت قوة الأمم المتحدة الأمنية بشكل استباقي لحماية المدنيين بزيادة دورياتها وإيواء أفراد المجتمع المحلي الذين لجأوا إلى قواعد البعثة. وفي يوم الجمعة الماضي، ذكرت البعثة أن العديد من أفراد قبيلتي المسيرية والنوير قُتلوا في حوادث لسرقة الماشية جنوب رومميير في جنوب أبيي. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، عقدت القوة اجتماعا مع ممثلي قبائل المسيرية والنوير ودينكا نقوك لتقديم الدعم من أجل تسوية النزاع سلميا. ومع تصاعد التوترات، يشكل الدعم السياسي للحوار بين النوير والقبائل الأخرى في أبيي أمرا بالغ الأهمية.

ولقي زميلان من حفظة السلام مصرعهما أثناء التصدي للاشتباكات التي وقعت في أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير. وندين بشدة الهجمات التي أدت إلى مقتلهما ونعرب عن خالص تعازينا لأسرتيهما. ولا تزال سلامة حفظة السلام أولوية قصوى للأمم المتحدة والتحقيقات التي تجريها مجالس التحقيق مستمرة في تلك الحوادث. ونكرر دعوة الأمين العام السلطات المعنية إلى التحقيق مع المسؤولين عنها ومساءلتهم تمشيا مع اتفاق مركز القوات.

لا تزال الحالة الإنسانية في أبيي صعبة حيث تواجه المجتمعات المحلية تحديات في الحصول على الخدمات والسلع الأساسية ويستمر تدفق النازحين بسبب النزاع في السودان. وتواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاؤها تقديم الدعم للمحتاجين، حتى مع تأثر عملياتها بالحالة الأمنية المتقلبة نتيجة استمرار العنف القبلي. وقُتل أربعة من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية خارج أوقات عملهم أثناء تصاعد الاشتباكات في أواخر كانون الثاني/يناير ومطلع شباط/فبراير وتشير التقديرات إلى نزوح نحو 000 20 شخص في أبيي خلال تلك الفترة. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الذين فقدوا أرواحهم.

وعلى الرغم من التأخيرات المرتبطة بالنزاع في السودان، من المتوقع أن تكتمل عملية إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية لتصبح قوة حفظ سلام متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة قبل بداية موسم الأمطار المقبل. وحتى الأول من أيار/مايو، تم الانتهاء من نشر جميع وحدات الأفراد العسكريين والمعدات المتبقية المملوكة للوحدات في الطريق. ويجب أن تدخل جميع الشحنات إلى أبيي عبر جنوب السودان بسبب الأزمة في السودان. وندعو حكومة جنوب السودان إلى العمل مع قوة الأمم المتحدة الأمنية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة الموجودة لتسهيل مرور البضائع بسلاسة، بما في ذلك رفع الضرائب والرسوم التي فُرضت مؤخرا والتي أثرت بشكل خطير على عملياتها.

لا يزال القتال الدائر في السودان يؤثر على عمليات وإعادة إمداد مقر الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في كادقلي بالسودان وموقعي فريقيها حيث أجبرها إغلاق المجال الجوي على وقف الرصد

الجوي. ومع ذلك، لا يزال الرصد الأرضي من موقعي الفريقين التابعين لها في تيشوين وأبو كوسا/وانكور مستمرا. وتواصل القوة أيضا رصد الحالة الأمنية في منطقة كادقلي حيث لا تزال ترد أنباء عن وقوع اشتباكات متفرقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال/فصيل عبد العزيز الحلو والقوات المسلحة السودانية. ولا يزال العمل متوقفا في المقر القطاعي 1 التابع للآلية المشتركة في قوك مشار بجنوب السودان وموقعي فريقيها إثر الانسحاب القسري للبعثة في عام 2021. وتواصل القوة المؤقتة اتصالاتها مع حكومة جنوب السودان للتمكين من إعادة إنشاء تلك المواقع في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بدعم حكومة السودان لنشر 10 أفراد شرطة منتدبين إضافيين، مما يعني الآن أن قرابة 60 فردا سيكونون موجودين في أبيي. ومع ذلك، يظل هذا العدد أقل بكثير مما أذن به مجلس الأمن وهو 148 فردا من أفراد الشرطة المنتدبين وثلاث وحدات شرطة مشكلة. ومع استمرار انتقال النازحين إلى أبيي بسبب أزمة السودان وانعدام الأمن المرتبط بالعنف القبلي في المنطقة، يظل دعم سيادة القانون لصالح السكان في أبيي مهما كما كان دائما. وفي غياب دائرة شرطة أبيي، لا يزال دعم شرطة الأمم المتحدة للآليات المجتمعية، مثل لجان الحماية المجتمعية، أمرا حيويا. ولضمان الدعم المنسق لسيادة القانون من كامل البعثة في المنطقة، وضعت البعثة استراتيجية لدعم سيادة القانون وخطة عمل لتنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بعد التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتشمل الاستراتيجية جهود التصدي للجرائم الخطيرة وما يرتبط بها من عمليات احتجاز تقوم بها القوة وتسليم المشتبه فيهم إلى السلطات المعنية، فضلا عن تقديم الدعم لتسوية المنازعات على أرض الواقع، بما في ذلك من خلال آليات الحماية المجتمعية والقضاء العرفي في أبيي. وفي سياق توتر العلاقات بين المجتمعات المحلية، تواصل البعثة أيضا جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك جهود الدعوة ورصد الانتهاكات والتجاوزات.

وواصل فريقا الأمم المتحدة القطريان في السودان وجنوب السودان، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة الأمنية، تنفيذ مشاريع البرنامج المشترك للمنسقين المقيمين في السودان وجنوب السودان في أبيي بهدف المساعدة على تهيئة بيئة مواتية للتعايش السلمي. وعلى الرغم من بعض التحديات في شمال أبيي بسبب أزمة السودان ومحدودية الشركاء المنفّذين، قدمت القوة بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والشركاء الوطنيين خدمات ونظمت دورات تدريبية ووفرت غير ذلك من أشكال الدعم في المجالات ذات الأولوية مثل الرعاية الصحية ومنع العنف الجنساني.

نود أن نشكر جميع موظفي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب رئيس البعثة بالنيابة وقائد القوة اللواء بنجامين أولوفيمي سوير، على تفانيهم من أجل تحقيق السلام والأمن في أبيي، وخاصة في مواجهة التحديات الإضافية وعدم اليقين. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة على إسهاماتها المهمة في بيئة غير آمنة ولأعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر لقوة الأمم المتحدة الأمنية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تيتيه.

السيدة تيتيه (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لي بإطلاع مجلس الأمن على التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2046 (2012) فيما يتصل بالقضايا الثنائية المعلقة بين جنوب السودان والسودان والحالة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

لا تزال أزمة السودان، التي بدأت قبل عام في 16 نيسان/أبريل، مسألة ملحة. ولا يزال النزاع في السودان تحدده التطورات العسكرية على أرض الواقع، ولكننا نرى أن أيا من الطرفين المتحاربين لا يملك الوسائل العسكرية لتحقيق النصر. وعلى الرغم من جهود الوساطة العديدة، تستمر معاناة السكان المدنيين جراء تداعيات المواجهة العنيفة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية. ولا يؤثر هذا النزاع على العلاقات الثنائية بين السودان وجنوب السودان فحسب، بل تترتب عليه أيضا آثار بعيدة المدى على الحالة الأمنية والإنسانية في البلدان المجاورة للسودان وفي منطقة الساحل والقرن الأفريقي ككل.

ويشارك جنوب السودان مشاركة فعالة في جهود الوساطة الإقليمية لتسوية النزاع في السودان حيث يواجه البلد بالفعل حالة إنسانية متردية ويخشى من الانجرار أكثر إلى الحرب السودانية. وأدى تدفق أكثر من 630 000 لاجئ وعائد بسبب النزاع في السودان إلى زيادة الضغط على فرص السكان المحدودة للحصول على الغذاء والماء والخدمات الصحية الأساسية بسبب سنوات من النزاعات المسلحة والعنف القبلي والصدمات البيئية.

ولذلك، فإن النزاع في السودان ليس أزمة إنسانية فحسب، بل يمثل تحديا اقتصاديا خطيرا لجنوب السودان. وقد تأثر اقتصاد البلد، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على صادراته النفطية، بشكل مباشر بسبب النزاع. وأدى حادث وقع في منطقة تسيطر عليها قوات الدعم السريع في ولاية النيل الأبيض في مطلع شهر شباط/فبراير إلى تعليق عمليات التحميل وما أعقب ذلك من تبلور أدى إلى تصلب النفط، مما تسبب في توقف إنتاج النفط وتسليمه. وفي 16 آذار/مارس، أعلن وزير النفط والغاز السوداني حالة القوة القاهرة فيما يتعلق بشحنات النفط التي تُنقل إلى بورتسودان. وفي 26 نيسان/أبريل، أعلنت السلطات السودانية أن تصدير النفط الخام من جنوب السودان عبر خط أنابيب الجبلين سيُستأنف على الأرجح في غضون شهرين.

ومع ذلك، فإن الاضطرابات الحادة في إمدادات النفط، وغمر حقول النفط بالمياه، والوضع الأمني غير المستقر في البحر الأحمر، قد فاقم الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلاً في جنوب السودان.

لقد بدأت بهذه المقدمة لأن النزاع في السودان حال دون إمكانية تحقيق تقدم في معالجة المسائل الثنائية المُعلقة بين السودان وجنوب السودان. اجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى للسودان وجنوب السودان بشأن أبيي العام الماضي يومي 9 و 10 نيسان/أبريل. كانت تلك هي المرة الأولى التي تمكنت فيها من الاجتماع منذ سنوات عديدة. ومنذ ذلك الحين، أضحى من المستحيل تنظيم أي اجتماع آخر. وأفضى انعدام التقدم إلى تزايد الإحباط بين سكان أبيي، الذين يشعرون بأن لا السودان ولا جنوب السودان ملتزم بتسوية الوضع النهائي لأبيي. وفي الوقت نفسه، ما فتئ السكان يكابدون مصاعب أمنية وإنسانية شديدة خاصة بهم.

شكلت أعمال العنف القبلية التي ضلعت فيها قبائل دينكا نقوك ودينكا تويج والنوير خطراً داهماً على الأمن في منطقة أبيي. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تسبب العنف، بين قبيلتي الدينكا نقوك والنوير – كما ذكر زميلي، وكيل الأمين العام لاكروا – في وفاة أكثر من 60 شخصا، بمن فيهم اثنان من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأربعة من موظفي المساعدة الإنسانية. وقد نزح نحو 000 3 شخص من أبيي ونحو 000 20 من جنوب أبيي إلى بلدة أبيي. وفي دفرة، تركت المنشآت النفطية غير آمنة بعد انسحاب شرطة النفط السودانية.

وقد تسببت الحالة الأمنية في السودان في انهيار كامل للخدمات الأساسية في شمال أبيي. كما أثرت على تقديم الخدمات الأساسية في جنوب أبيي، حيث تلقت المرافق الصحية والتعليمية آخر إمداد في نيسان/أبريل 2023 وبعض المرافق التي تسيطر عليها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. ويأتي الأشخاص الذين يلتمسون الخدمات الصحية من دفرة، في شمال أبيي، للوصول إلى المرافق المحدودة أصلا والمجهدة في جنوب أبيي. وبسبب العنف القبلي، شهدت أبيي عامين متتاليين من الحصاد المخيب للآمال، وهو وضع تفاقم بسبب تأثير تغير المناخ.

في شباط/فبراير من هذا العام، قمت أنا ووكيل الأمين العام لاكروا بزيارة مشتركة إلى أبيي، واجتمعنا مع مديري إدارتي أبيي من السودان وجنوب السودان، على التوالي. وأعرب كلاهما عن أسفهما للمشقة التي يواجهها السكان. كما يساورنا القلق من أن الأمر الرئاسي الصادر عن جنوب السودان والذي أذن بنشر قوات لردع انعدام الأمن من خلال الحفاظ على منطقة عازلة بين قبيلتي الدينكا المتنازعين لم يتم الالتزام به بشكل مناسب. وأعرب الرئيس المشارك من جنوب السودان للجنة الرقابة المشتركة في أبيي عن أسفه لأن القوات التي وصلت حديثا لتنضم لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان شوهدت وهي

تخوض مواجهة مباشرة في روموبير ضد مسؤولي الحكومة المحلية. وأدت الحوادث الأمنية المتكررة إلى اندلاع مظاهرات مؤخرا في أبيي، للمطالبة بانسحاب القوات التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وتحقيق العدالة لضحايا عمليات القتل.

وبالنظر إلى وضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة، أؤيد دعوة وكيل الأمين العام لاكروا لحكومة جنوب السودان إلى إعادة نشر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان خارج أبيي. وسأواصل أيضا – قادة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وغيرهم من زملاء الأمم المتحدة العاملين في منطقة أبيي الإدارية – تشجيع قادة قبيلتي تويج ودينكا نقوك على تهدئة التوترات وحل خلافاتهما وديا وسلميا. وخلال عملنا في جوبا، دعا المحاورون أيضا إلى نشر قوات شرطة إضافية في دفرة من أجل تأمين الهياكل الأساسية النفطية التي تركتها شرطة النفط السودانية.

إن المواجهات بين قوات التحالف السودانية وقوات الدعم السريع أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني والأمني في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان وتفكك المنطقتين بشكل أكبر. وبينما تخضع مساحات شاسعة من جنوب كردفان، بما في ذلك مدينتا كاودا وكولوجي، لسلطة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، فإن مدينة الدلنج متنازع عليها بين الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والقوات المسلحة السودانية.

وتعيش ولاية النيل الأزرق حالة مماثلة من التفتت والتشظي. وفي حين أن معظم ولاية النيل الأزرق، بما في ذلك عاصمتها الدمازين، تخضع لسيطرة القوات المسلحة السودانية، فإن أجزاء من أراضيها الجنوبية تخضع لسلطة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال. وفي ولاية شمال كردفان المجاورة، التي تخضع في معظمها لسيطرة قوات الدعم السريع، يمكن أن يمتد القتال بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية إلى جنوب كردفان والنيل الأزرق.

في كانون الأول/ديسمبر، هاجمت قوات الدعم السريع قرية توكما، حول دلنج، ثاني أكبر مدينة في جنوب كردفان. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، في أعقاب هجمات شنتها قوات الدعم السريع في المناطق السكنية في دلنغ، والتي صدتها كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال والقوات المسلحة السودانية، سيطرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال على المدينة. بالإضافة إلى ذلك، شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية على معسكر لقوات الدعم السريع في منطقة الدبيبات، شمال دلنج.

إن النزاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق الذي جرى تناوله جزئياً في اتفاقية السلام الشامل لعام 2005 بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، لا يمكن حله بدون وقف دائم لإطلاق النار في بقية أنحاء السودان وإيجاد حل سياسي للمواجهات العنيفة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وينبغي للمفاوضات بين الأطراف المتحاربة أن تمهد الطريق لاتفاق سياسي شامل يفضي إلى إصلاح قطاع الأمن وبناء جيش محترف موحد، وترتيبات مؤسسية جديدة تعيد تحديد العلاقة بين ما يسمى بالمركز وأطرافه، وفي نهاية المطاف، تعافي السودان وتعميره.

وتمشيا مع ولاية مكتبي، سأواصل دعم جهود الوساطة المشتركة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، بقيادة السيد محمد بن شمباس، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وإدراكا لعواقب النزاع على السودان والمنطقة بأسرها والوضع الداخلي الهش في جنوب السودان، سأواصل العمل مع أصحاب المصلحة السودانيين ومن جنوب السودان من أجل معالجة القضايا الثنائية العالقة، ونأمل كذلك في تسوية الوضع النهائي لأبيي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة تيتيه على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما بشأن أبيي. وأرحب بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان في جلستنا اليوم.

في البداية، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في الاضطلاع بولايتها – أي تحقيق الاستقرار وتجريد المناطق السكنية في أبيي من السلاح. المسائل في أبيي ليست محلية فقط. ولها آثار أوسع نطاقا على الاستقرار والأمن الإقليميين.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، من الأهمية بمكان أن تتمكن قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من العمل بكامل قدراتها في بيئة آمنة ومأمونة. وفي ذلك الصدد، تدين جمهورية كوريا بشدة جميع الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيقات فيها وضمان مساءلة المسؤولين عنها.

ومن الضروري أيضا أن تتمكن القوة من الاضطلاع بولايتها بدون قيود على حرية التنقل. وينبغي للطرفين احترام وضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح، بما يتماشى مع الاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي، لعام 2011.

وفي غضون ذلك، نتطلع إلى الانتهاء من بناء معسكر الأمم المتحدة الذكي التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، والذي يمكن أن يحسن سلامة البعثة وأمنها وكفاءتها. وتدعم جمهورية كوريا مشاريع المعسكرات الذكية التابعة للمنظمة وأطلقت مشروعها التجريبي الخاص في وحدة هانبيت التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ونعتقد أن توسيع المعسكرات الذكية في بعثات عمليات حفظ السلام يمكن أن يحسن البيئات التشغيلية لحفظ السلام.

ثانيا، يلزم بذل كل جهد ممكن للتصدي للعنف القبلي المستمر في أبيي. ويساورنا قلق عميق من أن الاشتباكات الجديدة التي شملت قبائل الدينكا نقوك والدينكا تويك والنوير قد أسفرت عن مزيد من النزوح وأعاقت إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، نرحب بمشاركة حكومة جنوب السودان مع السلطات المعنية في ولايتي واراب والوحدة، والإدارة في أبيي. وتؤيد جمهورية كوريا أيضا تأييدا تاما عمل القوة لتيسير الحوار بين القبائل، وإشراك القبائل المحلية ذات الصلة والجهات الفاعلة المحلية، بمن في ذلك النساء والشباب. وإلى جانب هذه الجهود، ينبغي أن يظل إنشاء دائرة شرطة أبيي أولوية من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية للمنطقة.

أخيرا وليس آخرا، وكما ورد في الإحاطة، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الآثار السلبية للقتال الدائر في السودان على الأمن والحالة الإنسانية في أبيي. ويعوق العنف في السودان العملية السياسية المتعلقة بالوضع النهائي لأبيي، مما قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن في أبيي. كما أدى تدفق ما يقرب من 18 000 نازح من السودان إلى زيادة الضغط على الموارد الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه والمرافق الطبية. ونكرر الدعوة إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من أجل وقف فوري للأعمال العدائية بما يؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار ونحث جميع الأطراف المتحاربة في السودان وحكومة جنوب السودان على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى أبيي دون عوائق.

وبالنظر إلى أن الحالة في أبيي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع في كل من جنوب السودان والسودان، فمن المهم أن يستمر التعاون الوثيق بين القوة الأمنية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأن يستمر الحوار بين جميع الأطراف المعنية. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالاضطلاع بدور بناء في تحقيق تلك الغاية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه هي الجلسة الرسمية الأولى لمجلس الأمن لهذا الشهر، أود أن أعرب عن تقديرنا وتهانينا لزملائنا من مالطة على رئاستهم الناجحة في نيسان/أبريل، والتي لم تكن سهلة. وفي الوقت نفسه، أود أن أجدد التزامنا بتقديم الدعم الكامل لرئاسة موزامبيق والعمل عن كثب مع زملائنا في المجلس من أجل السلام والأمن في العالم.

وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما الثاقبتين. وأرحب أيضا بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

أود أن أتطرّق إلى أربع نقاط.

أولاً، تثني اليابان على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لجهودها الدؤوبة، على الرغم من البيئة الصعبة، لتنفيذ المهام الموكلة إليها، بما في ذلك حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، فضلاً عن تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وتدين اليابان بشدة الهجمات التي أودت بحياة 60 شخصا، من بينهم اثنان من حفظة السلام وأربعة من عمال المساعدة الإنسانية، وأسفرت عن جرح أربعة آخرين من حفظة السلام في كانون الثاني/يناير، وتقدم خالص تعازيها لأسر الضحايا. وندعو السلطات المختصة إلى التحقيق في هذه الهجمات ومحاسبة المسؤولين عنها.

ثانيا، نشعر بقلق عميق إزاء الأثر السلبي للنزاع الذي طال أمده في السودان على الحالة في أبيي. فالتقدم السياسي نحو تسوية الوضع النهائي لأبيي والمسائل الحدودية متوقف وجهود إيصال الإغاثة الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب تواجه عقبات وأدى تدفق اللاجئين والعائدين إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وتدعو اليابان مرة أخرى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذه دون شروط مسبقة والمشاركة في الجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لحل النزاع.

ثالثا، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار وجود قوات أمن من جنوب السودان في أبيي، مما يشكل انتهاكا واضحا لمركز المنطقة كمنطقة منزوعة السلاح. وتدعو اليابان إلى ضرورة أن تعالج سلطات جنوب السودان هذه المسألة دون تأخير، وكذلك أن تضمن حرية حركة قوة الأمم المتحدة الأمنية وأفرادها.

رابعاً، يسر اليابان أن ترى انخفاضاً في الاشتباكات القبلية بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية وتثني على مساعيهما للدخول في حوار. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء زيادة الاشتباكات بين قبائل الدينكا نقوك والدينكا تويج والنوير. ونحث حكومة جنوب السودان على بذل المزيد من الجهود، بدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية، لتعزيز تحسين العلاقات بين القبائل من أجل التعايش السلمي.

في الختام، تظل اليابان ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق السلام والاستقرار في أبيي وتؤكد من جديد دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة في المنطقة.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن البعثة الدائمة للصين، أود أن أشيد بالممثلة الدائمة لمالطة وفريقها على إدارتهم الناجحة لأعمال المجلس في نيسان/أبريل. وأهنئ موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وستقدم الصين دعمها الكامل لموزامبيق.

وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما. كما أرحب بممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2024/354)، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، يجب أن نحافظ على الأمن والاستقرار في أبيي. ولا يزال النزاع القبلي هو المشكلة الأمنية الرئيسية في أبيي. وترحب الصين بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية بشأن الترحال الرعوي.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحالة الأمنية في وسط وجنوب أبيي حرجة حيث جرت اشتباكات مسلحة بين القبائل أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين ونزوحهم، مما هدد الاستقرار العام في أبيي. وندعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في عملها، وفقاً لولايتها، من أجل نزع فتيل الخلافات من خلال الحوار بهدف تحقيق التعايش السلمي بين القبائل. وينبغي لفريق الأمم المتحدة القطري والقوة الأمنية العمل معاً لتنفيذ المزيد من مشاريع بناء السلام ومشاريع تطوير سبل العيش في أبيي والتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ثانياً، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان التنفيذ الفعال لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية. وتشيد الصين بالقوة على الجهود الهائلة التي تواصل بذلها للتغلب على التحديات والحفاظ على السلام والاستقرار في

أبيي. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن القوة الأمنية تعرضت مؤخرا للهجوم في عدة مناسبات أثناء اضطلاعها بولايتها، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا من ذوي الخوذ الزرقاء، وهو أمر مؤسف. وندعو الأمم المتحدة إلى إيلاء أهمية كبيرة لهذه المسألة واستخلاص الدروس منها وبذل قصارى جهدها لضمان سلامة حفظة السلام التابعين للقوة الأمنية. ونأمل أن يتعاون السودان وجنوب السودان بشكل وثيق مع القوة الأمنية وأن يوفرا لها أكبر قدر ممكن من الحماية وأن يساعدا في تيسير نقل المعدات والإمدادات اللوجستية وسلامة الأفراد.

ثالثا، يجب أن نهيئ الظروف لاستئناف العملية السياسية. وكان لإطالة أمد النزاع المسلح في السودان أثر متعدد الأوجه على الحالة في أبيي. فقد أدى التدفق الهائل للاجئين إلى تفاقم التحديات الإنسانية وزاد من ندرة الموارد، مما أعاق العملية السياسية في أبيي. وتتوقع الصين من السودان إنهاء النزاع في أقرب وقت ممكن واستئناف الحوار والتعاون مع جنوب السودان في وقت مبكر، وذلك لإرساء الأساس لاستئناف التقدم السياسي في أبيي. ونشيد بجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لحل مسألة أبيي ونؤيدها ونشجع المبعوثة الخاصة تيتيه والقوة الأمنية على الاستمرار في التواصل مع الأطراف المعنية بغية بناء الزخم من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة أبيي.

في نهاية العام الماضي، نُشرت الدفعة الرابعة من وحدات الهليكوبتر الصينية لحفظ السلام بنجاح في أبيي للاضطلاع بولايتها. وتقدم هذه الوحدات دعما هاما إلى القوة الأمنية في نشر القوات والقيام بدوريات جوية وإجلاء المصابين.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة تقديم المزيد من الإسهامات من أجل السلام والاستقرار في أبيي.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، السيدة حنا سيروا تيتيه، على إحاطتيهما. ونرحب بحضور الممثلين الدائمين لجنوب السودان والسودان في هذه الجلسة.

لقد قرأنا بعناية تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2024/354). وللأسف، لم يحرز تقدم كبير في التسوية السياسية في الأشهر الأخيرة. غير أن ذلك يرجع إلى عوامل موضوعية.

فلا يزال السودان في حالة نزاع مسلح خطير. وقد أثر ذلك على نسبة كبيرة من البلد وكانت له عواقب إنسانية مدمرة على المنطقة بأسرها. تواجه جوبا التحدي المتمثل في الاضطرار إلى استضافة اللاجئين ومواطني جنوب السودان العائدين من الشمال. وهناك عشرات الآلاف منهم في أبيي. وينبغي أن نعترف بأن جنوب السودان يتعامل مع هذا التحدي بنجاح. بيد أن البلد يواجه معاناة متزايدة في تنفيذ أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لاستكمال الفترة الانتقالية وإجراء أول انتخابات عامة على الإطلاق، المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024.

ويسرنا أن الحالة الأمنية في أبيي خلال الأشهر الستة الماضية، وإن كانت لا تزال معقدة، ما برحت تحت السيطرة أساساً. وقد ساعد على ذلك النهج المسؤول الذي اتخذه السودان وجنوب السودان فيما يتعلق بأبيي، وهو نهج جدير بالكثير من الثناء. ونشير بصفة خاصة إلى الجهود التي تبذلها جوبا لتعزيز المصالحة بين القبائل والتي خففت من حدة التوتر بين قبيلتي المسيرية والدينكا نقوك. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات بين قبيلتي الدينكا نقوك والنوير، وكذلك بين قبيلتي الدينكا نقوك والدينكا التويج. ونرحب باستعداد كلا الحكومتين لإقامة تعاون متعدد الأوجه فيما يتعلق، في جملة أمور، بالاستغلال المشترك للموارد النفطية المحتملة في أبيي. وما زلنا نعتقد أن هناك حاجة إلى بذل جهود مشتركة من كلا الطرفين لحل مسألة أبيي.

ونعتقد أن من المهم للسودان وجنوب السودان أن ينهضا بالتزامهما بدعم الوضع المنزوع السلاح لأبيي، ولكن التسوية ستستغرق على الأرجح بعض الوقت، وهناك حاجة إلى الصبر وإلى أن يمتنع الطرفان عن أي محاولات أحادية الجانب لتغيير وضع المنطقة المتنازع عليها

في انتهاك للقواعد القانونية والاتفاقات الدولية القائمة بين الدولتين. ونعتقد أن انتقاد الطرفين لعدم إيلاء اهتمام كاف للتسوية، والأسوأ من ذلك هو الضغط عليهما بما في ذلك من خلال العقوبات، ليس مفيداً.

لا تزال قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي عاملاً هاماً للاستقرار. ونرحب بالدور الذي يؤديه حفظة السلام في حل المسائل الأمنية الراهنة، وفي دعم القانون والنظام، وفي تعزيز العلاقات الطيبة بين القبائل المحلية. ونشدد على أن أي أعمال عدوانية ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة غير مقبولة. ونود أيضاً أن نعرب عن تعازينا لأسر حفظة السلام الذين لقوا حتفهم خلال أحداث شهر كانون الثاني/يناير والمدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا خلال الاشتباكات بين القبائل. ونثق بأن البعثة ستواصل الاضطلاع بولايتها بوضوح، مع التركيز على تقديم المساعدة إلى الدولتين في جهودهما للتوصل إلى حل مقبول للطرفين للنزاع الحدودي.

تضطلع الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بدور هام في تحقيق الاستقرار، ومن ضمن ذلك إمداد أفراد القوة وتناوبهم. ونشيد بالسلطات السودانية على تعاونها البناء مع الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. لكن على الرغم من أن الجانب السوداني يواصل إصدار أذونات تحليق لمرة واحدة لإمداد البعثة وتناوب الموظفين والأفراد من البعثة، فإن إمكانيات الرصد لا تزال محدودة بسبب إغلاق السودان المجال الجوي المحيط بمطار كادقلي في نيسان/أبريل 2023.

ونعتقد أن الإبقاء على وجود لحفظ السلام في المنطقة لا يزال مهما جداً. ونحثّ قيادة البعثة على مواصلة العمل على تسوية الحالة مع سلطات الدولتين.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أودّ أن أنضم إلى الآخرين برهة لأشكر مالطة على توجيه المجلس خلال شهر نيسان/أبريل، وللترحيب بتوليكم، سيدي الرئيس، الرئاسة في أيار/مايو – ونعرب عن أطيب تمنياتنا لموزامبيق.

وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما الشاملتين. وأرحب أيضاً بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

لا تزال الحالة في أبيي شديدة التشابك مع عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقاً، لا سيما في أعقاب القتال الذي دام عاماً في السودان. وتؤدي المخاطر الأمنية المتزايدة وتعطل طرق الإمداد الحيوية لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والمساعدات الإنسانية إلى تكثيف التحديات الإنسانية وتعريض السكان الضعفاء لخطر أكبر. وأودّ أن أدلي بثلاث ملاحظات في ذلك الصدد.

أولاً، على الرغم من الجمود الحالي، يظل الحوار والدبلوماسية السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحديد الوضع النهائي لأبيي. لذلك نتشاطر الشواغل إزاء أثر النزاع في السودان، ولا سيما حقيقة أن الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم لوضع أبيي قد توقفت. وأود في هذه المرحلة أن أكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في السودان. وفي ذلك الصدد، نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى جانب المبعوثة الخاصة، وندعو السودان وجنوب السودان إلى استئناف المناقشات حالما تسمح الظروف بذلك.

ولا يزال تنفيذ الآليات المشتركة المبينة في اتفاق عام 2011 أمراً حتمياً. تتطلب الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها التزاماً ودعماً مستمرين من كلا الجانبين، بما في ذلك لعمليات الرصد الجوي التي تقوم بها. ونشدد أيضاً على أن أبيي يجب أن تظل منزوعة السلاح وخالية من الأسلحة. ونحثّ على انسحاب أي قوات أمن لا تتماشى مع اتفاق عام 2011.

إن إنشاء دائرة شرطة أبيي أمر بالغ الأهمية إلى أن يتم الاتفاق على الوضع النهائي، لذلك فمن دواعي القلق أيضاً عدم إحراز أي تقدم في هذا المجال. كما أن الافتقار إلى نظام متماسك للعدالة الجنائية وقدرات إنفاذ القانون لا يزال مدعاة للقلق. ونشدد على الطابع الملح لتلك التدابير الحاسمة حالما تسمح الظروف بذلك.

ثانياً، يظلّ تركيزنا منصبّاً على حماية المدنيين. فالاحتياجات الإنسانية الهائلة، وندرة السلع الضرورية، وتصاعد العنف القبلي، وتدفق النازحين أمور تزيد من الضغط على الموارد المحدودة أصلاً.

كما أن النزاع في السودان والآثار الضارة لنقص الأراضي والمياه الناجم عن تغير المناخ يؤديان إلى تفاقم المصاعب التي يواجهها المدنيون.

وندين بأشد العبارات الهجمات المميتة على العاملين في مجال المعونة، فضلاً عن الهجمات على مرافقهم ونهب إمداداتهم. ونود أن نكرر التأكيد على أن توفير المعونة الإنسانية وسلامة العاملين في مجال المعونة أمران أساسيان.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التوترات القبلية. إن العنف المتزايد، لا سيما بين الدينكا نقوك والدينكا التويج، والاشتباكات الجديدة بين قبيلتي الدينكا نقوك والنوير أمر يبعث على بالغ القلق. ومما يثير جزعنا بشكل خاص أن التوترات المتزايدة والاشتباكات وعمليات الاختطاف والعنف الجنسي والجنساني وغيرها من الحوادث تتأثر تأثراً كبيراً باستمرار انتشار الأسلحة في المنطقة.

ونقرّ بالتقدم البنّاء المُحرَز بين قبيلتي المسيرية والدينكا نقوك، ولا سيما الاتفاق الذي تم توقيعه في كانون الأول/ديسمبر لضمان الترحال الرعوي السلمي. إنه تطور جدير بالملاحظة، ونشجع كلا القبيلتين على الحفاظ عليه والبناء عليه.

ثالثاً، نشيد بشجاعة وتضحيات الأفراد العسكريين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وندين بشدة الهجمات على أفراد القوة الأمنية المؤقتة في كانون الثاني/يناير التي أسفرت عن مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح. هذا أمر غير مقبول، ويجب محاسبة مرتكبيه.

وينبغي التصدي فوراً لجميع العقبات وانتهاكات اتفاق مركز القوات وإزالتها. إن حرية تنقل أفراد القوة المدنيين والعسكريين أمر أساسي لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية.

وفيما يتعلق بالتأخيرات في إعادة تشكيل القوة الأمنية المؤقتة بسبب النكسات في نشر المعدات، نشيد بالتعاون بين حكومة جنوب السودان والقوة في إعادة توجيه المعدات والإمدادات. وندعو أيضا إلى مواصلة التعاون بشأن تحقيق الكفاءة في عبور البضائع وإزالة العقبات التي تحول دون مرورها.

ونشيد إشادة كبيرة بجهود قوة الأمم المتحدة الأمنية في تعزيز الحوار والثقة ودعم المصالحة بين القبائل. ونشدد على أهمية مشاركة النساء والشباب على قدم المساواة مشاركة كاملة ومجدية وآمنة في هذه الجهود. وتقدّر سلوفينيا ما تبذله البعثة من جهود مستمرة لتعزيز نظام الإنذار المبكر وما يصاحبه من تدابير الاستجابة المبكرة. وتظل الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة في مجموعة واسعة من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان وتواصلها المستمر مع الشباب واستجاباتها المراعية للمناخ للنزاعات وجهودها الرامية إلى بناء السلام بالغة الأهمية. ونشيد بالدعوة إلى الشمول الجنساني في اللجان المجتمعية المشتركة وتعزيز مشاركة المرأة في هياكل الأمن وإدارة النزاعات واعتماد القوة لاستراتيجية لدعم سيادة القانون.

لا يمكننا أن نسمح بنسيان الأزمة في أبيي. ويستحق سكان أبيي العيش في سلام ويستحقون أن تتاح لهم إمكانية الحصول على الخدمات الحكومية الأساسية والعدالة والأمن والفرص الاقتصادية والتعليمية.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): بما أن هذه أول جلسة علنية هذا الشهر، أود شأني شأن زملائي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعمنا الكامل خلال رئاستكم وأود أيضا أن أهنئ مالطة على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما وأرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان هنا اليوم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لأسر جميع ضحايا الهجمات التي وقعت في جنوب ووسط أبيي في العام الماضي وفي وقت سابق من هذا العام. إن العدد الكبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، والهجمات على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي التي فقدت هي نفسها فردين من ذوي الخوذ الزرق، كما سمعنا، أمر غير مقبول. وسارع مجلس الأمن إلى التنديد بهذا العنف. وفي هذا السياق، نشجب أيضا بشدة الهجوم الذي استهدف الأسبوع الماضي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنوب دارفور. ويجب محاسبة مرتكبي كل تلك الهجمات. ولا بد

من حماية أولئك الذين يخاطرون بكل شيء لمساعدة الآخرين، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. وسويسرا ملتزمة بتحقيق هذه الغاية، ولا سيما من خلال مشروع قرارها الحالي.

لا تزال أبيي ضحية للحالة الأمنية المتدهورة في الجزء الجنوبي من المنطقة، فضلا عن الأثر المستمر للنزاع الحالي في السودان والتوترات المستمرة في جنوب السودان. وبالتالي، أود أن أسلط الضوء على ثلاث أولويات.

أولا، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لحماية السكان المدنيين من المزيد من العنف. وهو ما ينطبق بصفة خاصة على الاشتباكات القبلية في جنوب أبيي، ولا سيما بين قبيلتي الدينكا نقوك والدينكا توينج. وبينما نرحب بالمساعي السياسية لجنوب السودان، تقلقنا الزيادة الكبيرة في وجود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وكما ذكّرنا وكيل الأمين العام، يقيد وجودها حرية تنقل قوة الأمم المتحدة الأمنية، وبالتالي قدرتها على حماية المدنيين وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وهو ما يكتسي أهمية خاصة الآن بعدما انقطع طريق الإمداد الحيوي عبر السودان بسبب النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب التصدي لانتشار الأسلحة على وجه الاستعجال. ويجب أن تظل أبيي منطقة مجردة من السلاح وخالية منه، وفقا للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي لعام 2011 ووفقا لطلب مجلس الأمن.

ثانيا، كما أكد زملائي، تضطلع قوة الأمم المتحدة الأمنية بدور حاسم في الإسهام في تحقيق السلام والأمن في أبيي. ولذلك، ندعو سلطات السودان وجنوب السودان إلى مواصلة احترام اتفاق مركز القوات. ويتطلب ذلك ضمان أن تتمكن قوة الأمم المتحدة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من مواصلة التنقل بحرية والعمل في ظروف آمنة ومأمونة. ونرحب بدعم جنوب السودان لعبور البضائع عبر أراضيه ونأمل أن تستمر هذه العملية بطريقة فعالة.

ثالثا، يجب أن نواصل إعادة تهيئة مناخ من الثقة وتعزيز الحوار بغية التصدي للتحديات الراهنة الطويلة الأجل. وفي هذا السياق وفي غياب دائرة شرطة أبيي، تضطلع لجان الحماية المجتمعية ولجنة السلام المجتمعية المشتركة بدور أساسي في الإنذار المبكر لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني. ونشيد بعملها وبالدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة الأمنية، ولا سيما في سبيل تيسير الاجتماعات بين لجان السلام المشتركة واللجان النسائية. ونهنئ السلطات السودانية على موافقتها على نشر 10 ضباط شرطة إضافيين ونكرر في الوقت نفسه دعوتنا إلى تيسير النشر الكامل لقدرة الشرطة المأذون بها.

يتطلب الوضع المتدهور في أبيي جهدا جماعيا. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لعمل قوة الأمم المتحدة الأمنية والمبعوثة الخاصة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونظل ملتزمين بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق السلام والازدهار في أبيي.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر جان بيير لاكروا وحنا تيتيه على إحاطتيهما وأرحب بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

وأود أن أشدد على أربع نقاط.

أولا، ما فتئ النزاع في السودان يعوق التوصل إلى تسوية سياسية بشأن الوضع النهائي لأبيي ويزيد من هشاشة الأوضاع. وثمة حاجة ماسة إلى استئناف الأطراف المتحاربة في السودان الحوار دون شروط مسبقة وتوقف جميع الجهات الفاعلة الخارجية المعنية عن تأجيج النزاع. وكانت تلك إحدى رسائل إعلان المبادئ الذي اعتُمد في باريس في 15 نيسان/أبريل. وفي الأسابيع القليلة المنصرمة، كان لاشتداد القتال بين أطراف النزاع في ولايات دارفور والجزيرة والخرطوم وكردفان عواقب وخيمة على السكان السودانيين ولا يزال يزعزع استقرار المنطقة بأسرها. ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء التصعيد المستمر حول مدينة الفاشر في شمال دارفور ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية فورا في جميع أنحاء البلد.

لقد حشد مؤتمر باريس المنعقد في 15 نيسان/أبريل بليونَي يورو لدعم زيادة المساعدات الإنسانية في السودان وفي البلدان المجاورة التي

تستضيف اللاجئين. ونشكر شركاءنا جميعا على جهودهم. وستظل فرنسا حريصة على تحقيق الأهداف والالتزامات المحددة بالاشتراك مع الأمم المتحدة. ويجب أن تحترم جميع أطراف النزاع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني الذي يتطلب منها حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والصحي وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، ندين العنف الذي أسفر عن مقتل اثنين من الموظفين العاملين في المجال الإنساني من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 2 أيار/مايو في جنوب دارفور.

وفي هذا السياق الإقليمي الهش، يشكل عمل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ضرورة لحماية المدنيين والحفاظ على الظروف لتسوية النزاع. ويبعث اشتداد العنف القبلي وانتشار الأسلحة على القلق الشديد. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، أودى تجدد ذلك العنف القبلي بحياة أكثر من 50 شخصا، من بينهم فردان من ذوي الخوذ الزرق. ونكرر إدانتنا لهذا العنف وهذا الهجوم على القوة. وندعو إلى ضبط النفس ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك التعبئة الرفيعة المستوى للأمم المتحدة وسلطات جنوب السودان. وندعو سلطات جنوب السودان إلى سحب قواتها المنتشرة في أبيي. ويجب أن تظل منطقة أبيي مجردة من السلاح وفقا للاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي لعام 2011. كما نحث سلطات جنوب السودان على إزالة جميع العقبات التي تعترض عمل الأمم المتحدة، سواء في جنوب السودان أو في أبيي. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار المعلن في 3 أيار/مايو والقاضي برفع الضرائب المفروضة على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وندعو أيضا جنوب السودان إلى رفع الضرائب المفروضة على كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا لالتزاماتها الدولية.

ونكرر دعمنا للمبعوثة الخاصة حنا تيتيه. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم جهود السلام المحلية في القرن الأفريقي. ونشجع دول المنطقة على حل خلافاتها عن طريق الحوار، ولا سيما فيما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي الكبير ووفقا لمبدأ السلامة الإقليمية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ موزامبيق على توليها الرئاسة هذا الشهر وأشكر أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم البناءة خلال رئاستنا. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما ونرحب أيضا بممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم.

نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على الشجاعة ونكران الذات اللذين يبين عنهما باستمرار حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في أبيي.

ونكرر إدانتنا القوية للهجمات التي وقعت يومي 27 و 28 كانون الثاني/يناير وأسفرت عن مقتل اثنين من حفظة السلام، أحدهما غاني والآخر باكستاني، فضلا عن إصابة عدة أفراد آخرين من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ووقوع إصابات في صفوف المدنيين على نطاق أوسع.

وندعو إلى مساءلة المسؤولين عن هذه الهجمات ونشدد على أن الهجمات ضد حفظة السلام قد تشكل جريمة حرب. إننا ندق ناقوس الخطر بشأن العنف المتزايد في أبيي، الذي أدى إلى تفاقم الخسائر الكبيرة في الأرواح والتشريد وانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما ضد النساء والأطفال.

ويساور مالطة القلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو التسوية السياسية لأبيي وتشجع كلا من السودان وجنوب السودان على إحياء المناقشات عندما يحين الوقت المناسب. ومن الأمور الحاسمة أيضا إنشاء جهاز شرطة أبيي ووجود نظام متماسك للعدالة الجنائية.

وندعو إلى انسحاب جميع قوات الأمن التي تنتهك الاتفاق المبرم بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي ووضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح. وتحديدا استمرار الاستخدام العسكري للمدارس والسيطرة على مرافق الحماية القبلية يهددان التعليم والسلام بين القبائل.

وفيما يتعلق بالمضي قدما، تشيد مالطة بسلسلة المحادثات الأخيرة بين القبائل، التي تشارك فيها السلطات المحلية والزعماء التقليديين والمجتمع المدني، بمن فيهم ممثلين عن النساء والشباب. ويدفعنا للتفاؤل العمل الذي تضطلع به لجنة السلام المشتركة للمجتمع، التي يسرتها القوة الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي، والتي نجحت في تحسين الجهود الرامية إلى حل النزاعات عبر استيعاب الجميع والاستجابات الاستباقية.

وتواصل مالطة دعمها القوي للمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في هياكل الأمن وإدارة النزاعات في أبيي، بما في ذلك عمليات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. ويظل النظام الداخلي لمراكز تنسيق قضايا المساواة بين الجنسين، الذي يعمل به داخل جميع وحدات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي جزءا لا يتجزأ من تنفيذ نهج يشمل المنظومة بأسرها إزاء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما أن الدور الذي يؤديه نظام مراكز تنسيق قضايا المساواة بين الجنسين كآلية إحالة للناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني مهم أيضا. ويجب أن تظل حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني وزواج الأطفال أولوية.

ولا يزال وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي حاسما – كرادع للنزاع المسلح وعامل تمكين فعال لاستتباب الأمن. لذلك فإن عدم احترام حرية تنقل القوة غير مقبول. ونذكر السلطات المعنية بالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات، بما في ذلك احترام حرية تنقل القوة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

وعلى الرغم من التحديات الأمنية الهائلة التي تواجهها أبيي واحتياجاتها الإنسانية التي تفاقمت بسبب النزاع في السودان، فإننا نقر بالدور الحيوي الذي يؤديه فريقا الأمم المتحدة القطريان في السودان وجنوب السودان.

إن برامج التطعيم للأطفال دون سن الخامسة والنساء والفتيات، التي تيسرها المنظمة الدولية للهجرة، بالإضافة إلى الفحوص للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات، التي توفرها منظمة إنقاذ الطفولة بالتنسيق مع برنامج الأغذية العالمي، أمثلة بالغة الأهمية للحد من تفشي الأمراض في المناطق ذات الخدمات الصحية المحدودة. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا لوقف فوري ومستدام لإطلاق النار بين الطرفين المتحاربين في السودان من أجل تسهيل نقل المساعدات الإنسانية إلى أبيي بشكل أكبر.

إن أبيي ليست بمنأى عن الآثار الأشد وطأة الناجمة عن تغير المناخ. فبعد عامين من فشل الحصاد بسبب الفيضانات وهطول الأمطار غير المنتظم وتفشي الآفات في المحاصيل، ستدخل قريبًا موسم شُحّ الغذاء. وفي ظل تفاقم انعدام الأمن الغذائي بسبب الكوارث ذات الصلة بالمناخ والنزاعات القبلية، ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وبدون عوائق، وندين جميع الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والمرافق الصحية والمستودعات الإنسانية.

وفي الختام، يجب ألا ندخر أي جهد لدعم كل المساعي التي تهدف إلى المشاركة المجدية في عملية سلام لأبيي – عملية تضع شعبها في طليعة مستقبلها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نكرر تهنئتنا لمالطة على رئاستها الممتازة للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

السيد دي لا غاسكا (الإكوادور) (تحدث بالإسبانية): أستهل بياني بتقديم التهنئة إلى مالطة على العمل المتميز الذي قامت به في قيادة المجلس خلال شهر أبريل. وأغتنم هذه الفرصة لتقديم أطيب التمنيات لموزامبيق التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وأشكر وكيل الأمين العام السيد جان بيير لاكروا والمبعوثة الخاصة لمنطقة القرن الأفريقي السيدة حنا تيتيه على إحاطتيهما. كما أنوه بحضور ممثلي السودان وجنوب السودان في الجلسة.

وتماشياً مع البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في 8 شباط/فبراير (SC/15584)، أكرر إدانتنا للهجمات على أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، والتي أسفرت عن مقتل اثنين من قوات حفظ السلام، وإصابة العديد من الآخرين، وتسببت في سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. إن استهداف العاملين في قوات حفظ

السلام التابعة للأمم المتحدة أمر غير مقبول على الإطلاق؛ ويجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

يُظهر تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2024/354) تدهور الوضع الأمني، مع زيادة الاشتباكات بين القبائل، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين ونزوح السكان.

إن الوجود المستمر للقوات الأمنية لجنوب السودان في أبيي يتعارض مع حالة المنطقة منزوعة السلاح التي أُنشئت بموجب اتفاق عام 2011. فقد حد ذلك الوجود من حرية حركة القوة، مما أعاق تنفيذ ولايتها. ويجب على حكومة جنوب السودان سحب قواتها واحترام أبيي بالكامل كمنطقة منزوعة السلاح.

يجب على الأطراف أن تسهّل إعادة الإمداد الآمن للآلية المشتركة لرصد الحدود ولتحقق منها وتناوب وحداتها وحرية تنقلها. وينبغي استئناف الحوار بشأن الوضع النهائي لأبيي وقضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، بدعم من الاتحاد الأفريقي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

استقبلت أبيي آلافًا من النازحين من السودان، مما أسفر عن توترات بسبب ندرة الموارد وتفاقم الوضع الإنساني في المنطقة. يجب أن نعمل على إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق. وينبغي أيضًا أن يستمر الدعم الذي تقدمه حكومة جنوب السودان لهذا الغرض.

إن تعزيز آليات الإنذار المبكر لمبادرات المصالحة القبلية مهمة ستستفيد من توافر المزيد من الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الكامنة للنزاع في أبيي، مثل انتشار الأسلحة.

ونشجع على توسيع نطاق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع المجالات، بما في ذلك العملية السياسية، كخطوة حاسمة نحو تحقيق السلام المستدام.

وفي ظل الظروف الصعبة كالتي نعيشها، فإن عمل القوة وأفرادها أساسي لتعزيز السلام والاستقرار في أبيي. منذ عام 2005، ساهم 151 من الإكوادوريين كمراقبين عسكريين وأعضاء في البعثات في أبيي والسودان وجنوب السودان، ونحن ملتزمون بمواصلة تعزيز وجودنا في المنطقة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة): (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم الرئاسة لشهر أيار/مايو، وأشكر مالطة على قيادتها الممتازة في شهر نيسان/أبريل. أشكر أيضًا وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إحاطتيهما اليوم، وأرحب بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان في جلستنا.

أولًا، أشيد بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لجهودها في صون السلام والأمن في أبيي في ظروف صعبة، بما في ذلك من خلال التعاون بين البعثة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والقبائل.

يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء الزيادة المقلقة في الاشتباكات بين القبائل بين الدينكا نغوك والدينكا تويك. أدت الاشتباكات العنيفة على مدى الأشهر الستة الماضية إلى سقوط مئات الضحايا من المدنيين ومقتل اثنين من حفظة السلام. نغتنم هذه الفرصة للتعبير عن خالص تعازينا لأسر جميع الضحايا ولحكومتي غانا وباكستان، وكذلك لأسر اثنين من العاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لقوا حتفهم في 2 أيار/مايو في جنوب دارفور.

ثانياً، تدعو المملكة المتحدة السلطات السودانية وسلطات جنوب السودان إلى تهيئة الظروف اللازمة للقوة الأمنية لكي تنفذ ولايتها في مجال الحماية تنفيذا كاملا. كما نحث القيادات المجتمعية والشخصيات المؤثرة على اتخاذ خطوات لتهدئة التوترات. وقد أسهمت الزيادة في انتشار قوات جنوب السودان في أبيي وحولها بدرجة كبيرة في انعدام الأمن وانتشار الأسلحة في المنطقة. وندعو جنوب السودان إلى سحب قواته المسلحة من جنوب أبيي على الفور، وفقاً لالتزاماته بموجب اتفاق مركز القوات. وندعو السودان إلى أن يكفل بشكل عاجل إمكانية إعادة الإمداد وحرية الحركة بشكل آمن للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ونحث كذلك السلطات المحلية على تعزيز التنسيق لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء أبيي.

ثالثا، من أجل إحراز تقدم حقيقي في معالجة الحالة الإنسانية المتردية في أبيي ووضعها السياسي الذي لم يُحسم بعد، يجب أن ينتهي القتال في السودان الآن. ونكرر دعوتنا للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بوقف الأعمال العدائية فوراً وإفساح المجال أمام عملية انتقال سياسي.

في الختام، لا يزال المدنيون يتحملون وطأة الاشتباكات العسكرية في السودان والنزاع القبلي في أبيي وجنوب السودان. ويخاطر حفظة السلام والعاملون في المجال الإنساني بحياتهم في محاولة لتخفيف المعاناة. ويجب ألا يكونوا أهدافا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي الجلسة الأولى لهذا الشهر، أود أن أشكر مالطة على حسن إدارتها وكفاءة رئاستها وأن أعرب عن تمنياتي الطيبة لموزامبيق مع بداية رئاستها. وأود أيضا أن أنوه بمشاركة ممثلي السودان وجنوب السودان في جلسة اليوم. وثانياً، أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والمبعوثة الخاصة تيتيه على إطلاعنا على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وعلى ما عرضاه من مستجدات بشأن أبيي.

تتقدم الولايات المتحدة مرة أخرى بخالص تعازيها لأسرتي فردي حفظ السلام اللذين جادا بروحيهما إثر سلسلة الهجمات التي وقعت في 27 و 28 كانون الثاني/يناير. ونكرر إدانتنا لهذه الهجمات التي أسفرت أيضاً عن إصابة العديد من أفراد القوة الأمنية وسقوط خسائر في صفوف المدنيين على نطاق أوسع. ونعرب عن تضامننا الثابت مع حكومتي غانا وباكستان اللتين فقدتا اثنين من أفرادهما الشجعان من حفظة السلام الذين يخدمون في أبيي.

وندين أي استهداف لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وأي استفزازات ضد أفراد القوة الأمنية. وكما نعلم جميعا، فإن الهجمات المتعمدة ضد حفظة السلام تقوض ولاية البعثة وقد تشكل أيضا جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وندعو الحكومة الانتقالية في جنوب السودان إلى إجراء تحقيق فوري في مقتل فردي حفظ السلام في كانون الثاني/يناير ومحاسبة المسؤولين عن تلك الهجمات المبلغ عنها، حسب الاقتضاء.

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن تقديرنا للقوة الأمنية على جهودها في إخماد التوترات القبلية منذ هجمات كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، لا بد من التأكيد على أن حماية المدنيين لا تزال ذات أهمية قصوى. واندلاع أعمال العنف الأخيرة بين قبيلتي النوير والدينكا نقوك في 27 أبريل/نيسان والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة من أبناء قبيلة النوير في أبيي يؤكد استمرار ضعف المدنيين أمام الأخطار في المنطقة والحاجة إلى جهود مدنية قوية. ونحث القوة الأمنية على تكثيف جهودها في إشراك المدنيين والتعاون بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك النساء والشباب، لتنفيذ تدابير قوية تهدف إلى تعزيز سلامة المدنيين وأمنهم.

وبما أن الإجرام يبدو أنه المحرك الرئيسي للعنف في أبيي، فمن الأهمية بمكان أن تكون القوة الأمنية مجهزة ومدعومة بما يكفي لتنفيذ ولايتها دون عوائق. وتشدد الولايات المتحدة على الحاجة الملحة إلى بذل جهود متضافرة من جانب الحكومة الانتقالية لجنوب السودان وحكومة السودان للوقف الفوري لأي إجراءات تعرقل نشر وحدات شرطة مشكلة جديدة أو تؤخر إصدار التأشيرات أو نشر المعدات المملوكة للوحدات أو تعيين نائب مدني لرئيس البعثة. ولن تؤدي أي تأخيرات أو عوائق في عملية الانتشار، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية حركة القوة الأمنية في جميع أنحاء مربع أبيي، إلا إلى تفاقم التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية وتقويض الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار. وتدين الولايات المتحدة القيود المفروضة على حرية التنقل وتشدد على الأهمية القصوى لتعزيز التعاون بين القوة الأمنية والحكومة الانتقالية لجنوب السودان والحكومة السودانية من أجل نزع السلاح من مربع أبيي على وجه السرعة.

أخيراً، نؤكد من جديد دعمنا الثابت للقوة الأمنية في ظل الظروف الصعبة ونشيد بتفاني وتضحيات البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لاستعادة السلام والأمن والاستقرار في أبيي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق وفي الواقع بصفتي ممثلا للأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي، موزامبيق، فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

ونعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، السيدة حنا تيتيه، على إحاطتيهما الثاقبتين، والأهم من ذلك، على عملهما الاستثنائي من أجل السلام والاستقرار في أفريقيا وخارجها. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للسودان وجنوب السودان في هذه الجلسة.

نناقش مرة أخرى بقلق بالغ الحالة المنذرة بالخطر في منطقة أبيي في سياق التحديات الأمنية المستمرة، لا سيما فيما يتعلق بالاشتباكات القبلية وعمليات الخطف وسرقة الماشية. وقد أدى انعدام الأمن في تلك المنطقة، والذي يتفاقم بسبب انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى وقوع ضحايا بين المدنيين، بمن فيهم حفظة سلام تابعون لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وفي الوقت نفسه، لا تزال المفاوضات بشأن الوضع النهائي لأبيي متوقفة.

وفي ظل هذه الخلفية، تود مجموعة 3+1 التأكيد على النقاط التالية.

أولا، يجب أن تحترم جميع الأطراف وضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح. وعلى الرغم من توقف المفاوضات بشأن الوضع النهائي، فمن الأهمية بمكان أن يستمر الطرفان في الاسترشاد بنص وروح اتفاق 20 حزيران/يونيه 2011. وتكتسي هذه الترتيبات المؤقتة المتفق عليها أهمية بالغة لأمن المدنيين في منطقة أبيي وحمايتهم إلى أن يتم تحديد مركزها النهائي.

وعلى نفس المنوال، ندعو الطرفين إلى منح الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جميع التسهيلات. ونلاحظ الجهود التي تبذلها سلطات السودان وجنوب السودان لمساعدة الآلية في تنفيذ ولايتها على الرغم من جميع التحديات على أرض الواقع. وندعو كذلك السلطات المعنية إلى ضمان حرية تنقل أفراد القوة الأمنية وقواتها لتمكينهم من الاضطلاع بواجباتهم وفقا لاتفاق مركز القوات.

ثانيا، إن الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام غير مقبولة على الإطلاق. وهي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نحث جميع الأطراف على تنسيق جهودها لتهدئة التوترات وحماية المدنيين.

ونشيد بجهود جنوب السودان لإشراك السلطات المحلية فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية ومساءلة من يحرضون على العنف. كما نشيد بقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتعزيزها الحوار القبلي الذي يشمل السلطات المحلية والزعماء التقليديين والمجتمع المدني والنساء والشباب. ويشكل الاتفاق الذي أبرم في كانون الأول/ديسمبر الماضي بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، الذي يسرته القوة الأمنية المؤقتة، لكفالة ترحال رعوي سلمي، مبادرة جديرة بالثناء ويتعين تكرارها. ونعتقد أن تلك المبادرات ستهيئ الظروف اللازمة للاستقرار من خلال الحوار والمصالحة بين القبائل.

ثالثا، تستحق الحالة الإنسانية في أبيي اهتمامنا الخاص. إن التحديات المضاعفة التي يواجهها سكان أبيي، والتي تشمل آثار الصدمات المناخية وتدفق النازحين الفارين من النزاع السوداني، تؤدي إلى تفاقم الوضع المتردي أصلا. وفي ذلك الصدد، ندعو الشركاء المعنيين إلى زيادة دعمهم لأهالي أبيي. ونشجع كذلك قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على تعزيز مساعدتها للفئات الأضعف.

وتعيد المجموعة التأكيد كذلك على أن من الأهمية بمكان تحديد الوضع النهائي لأبيي من أجل تحقيق السلام والازدهار المستدامين في أبيي. وتحقيقا لتلك الغاية، نحث الأطراف على إعادة الانخراط بشأن الوضع النهائي لأبيي والمسائل الحدودية حالما تسمح الظروف بذلك، بغية إجراء الاستفتاء المزمع إجراؤه الذي سيوفر للمنطقة الحق في تقرير المصير.

وتود المجموعة أن تعرب عن تعازيها الصادقة لأسر وأصدقاء الذين فقدوا أرواحهم بسبب العنف في أبيي. كما نشيد إشادة صادقة بأفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي وجميع العاملين في المجال الإنساني على تضحياتهم. ونشعر بالارتياح لأن تضحياتهم لم تذهب سدى، لأنهم كانوا يسهمون في الجهود الرامية إلى حماية رفاه أبيي وأهاليها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): في البداية أتقدم لكم ولبلدكم الصديق بالتهنئة، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو الحالي. ونشيد بقيادتكم وتسييركم لدفة أعمال المجلس حتى الآن وما اتسم به جدول أعمال المجلس من نشاط وفاعلية. كما نعرب عن تقديرنا لمالطة على رئاستها للمجلس خلال الشهر السابق.

أود أن أشكر السيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطته بشأن تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، وكذلك السيدة حنا تيتيه، المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الإفريقي. وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام بشأن المسألة (S/2024/354).

يؤكد السودان مجددا التزامه وتمسكه بالمرجعيات السياسية والقانونية التي تحكم الوضع الحالي في أبيي، ويعتبر وجود بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي نفسه أحد مظاهر ونتائج هذه المرجعيات. أهم هذه المرجعيات هو اتفاق الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لأبيي المبرم في حزيران/يونيه 2011، واتفاقات التعاون بين السودان وجنوب السودان. إن هذه المرجعيات تقضي بتنفيذ عدة ترتيبات وإجراءات سياسية وأمنية وإدارية، تشمل تكوين الإدارة المشتركة والمجلس التشريعي المشترك وشرطة أبيي المشتركة، ريثما يتم التوافق بين السودان وجنوب السودان على مسائل الحل النهائي في أبيي على نحو متوافق عليه ويتسم بالواقعية والمعقولية في معالجة الوضع هناك بكيفية تحظى بثقة وقبول المكونات الاجتماعية للمنطقة ويضمن لها السلام والوئام الاجتماعي المستدام. لا يرى السودان بديلا في هذه المرحلة سوى التقيد والتمسك بهذه المرجعيات وتنفيذ بنودها روحا ونصا. لقد أعلن السودان مرارا رغبته وقدرته والتزامه بإنشاء تلك الترتيبات المؤقتة من إدارية وشرطة ومجلس تشريعي، وننتظر من الإخوة في جنوب السودان تنفيذ ما تعهدوا به في اتفاق عام 2011.

أود أن أؤكد على النقاط الأربعة التالية:

أولا، في الوقت الذي يؤكد فيه السودان حرصه على المحافظة على السلم والاستقرار والأمن في أبيي، فإننا نشدد على عدم القيام بإجراءات أحادية قد تهدد الاستقرار في نطاق عمل بعثة القوة الأمنية المؤقتة. ونشدد كذلك على ضرورة أن تكون أبيي منطقة خالية من مظاهر الوجود المسلح في المنطقة العازلة شمال وجنوب الخط الصفري، وذلك وفقا للاتفاقات الموقعة بين البلدين. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق من وجود عناصر عسكرية بالمنطقة، وندعو إلى سحبها حفاظا على الطابع منزوع السلاح للمنطقة.

كما إننا نشعر بالقلق الشديد من تعرض مواطنينا من دينكا نقوك لهجمات من بعض القبائل المتاخمة. وندعو البعثة إلى الاضطلاع بدورها في اتخاذ ما يلزم نحو حمايتهم وفقا للتفويض الممنوح لها. ونشير إلى أن عدم حسم التوترات والاشتباكات القبلية في المنطقة هي السبب الرئيس وراء انتشار السلاح في منطقة أبيي، وهو أمر ستكون له نتائج وتبعات سالبة ما لم يُعالَج. وفي هذا السياق نعرب عن تعازينا في الذين فقدوا أرواحهم في أبيي خلال الأسابيع الماضية، سواء من المواطنين السودانيين أو من حفظة السلام أو من المجتمعات التي تقطن حول المنطقة.

ثانيا، تؤكد حكومة السودان مجددا التزامها بإنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاق 20 حزيران/يونيه 2011، واستعدادها للقيام بذلك. وتتقيد حكومة السودان بترسيم الحدود في المنطقة وعدم التغول على الأراضي والتعدي على الواقع الديموغرافي الماثل في أبيي حاليا. ونؤكد على أنه لا مجال لحل قضية أبيي إلا باتفاق بين الدولتين يحظى بقبول المكونات الاجتماعية وأصحاب المصلحة.

ثالثا، ندعو بعثة القوة الأمنية المؤقتة إلى تنفيذ المشروعات المشتركة بين الفريقين القطريين في كل من السودان وجنوب السودان. إذ أن لمثل هذه المشروعات لبناء السلام انعكاس إيجابي مباشر على حياة الناس هناك. وبما أن منطقة أبيي قد شهدت عودة العديد من الناس إليها عقب التطورات الأمنية في بعض المدن السودانية، فإننا ندعو القوة الأمنية المؤقتة إلى التعاون مع الفريق القطري والوكالات المتخصصة لتقديم المساعدة لهم والوفاء بحاجاتهم الإنسانية.

رابعا، لا تزال بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي تؤدي دورا مهما في الحفاظ على الأمن والاستقرار في أبيي حتى يتم التوافق حول مسائل الحل النهائي. لذلك فإن السودان لن يدخر جهدا في تمكين البعثة من القيام بدورها على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، أجدد التزام حكومة السودان بتعزيز التعاون مع حكومة جنوب السودان بهدف تعزيز عمل الآلية السياسية والأمنية المشتركة واللجنة الإشرافية المشتركة في أبيي، فضلا عن الحرص على إنشاء الآليات المشتركة بين البلدين، استنادا إلى بنود الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، بما يفضي إلى التوصل إلى حل لمسائل الوضع النهائي في أبيي وفقا لمرجعيات متفق عليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

السيدة أدينغ (جنوب السودان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وأؤكد لكم دعم وفد بلدنا وتعاونه الكاملين. وأود أيضا أن أشكر جميع أعضاء المجلس وأن أعرب عن تقديري لهم على إسهامهم. كما أود أن أنوه بحضور وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد لاكروا، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، السيدة حنا تيتيه. وكذلك أشكرها على رحلتها إلى جنوب السودان، التي سلطت الضوء على الوضع الحقيقي على الأرض في السودان وجنوب السودان، ولا سيما في منطقة أبيي والمجتمعات المحلية هناك. وآمل أن يرد ذلك في جميع الاتفاقات ونحن نمضي قدما في معالجة المسائل في أبيي.

يقف جنوب السودان على أهبة الاستعداد للعمل مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين لمواجهة التحديات في أبيي ودفع عملية السلام في المنطقة. وتشيد حكومة جنوب السودان بتقديم التقرير الذي يفصل تنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة (S/2024/354). إننا ندرك التحديات التي يشكلها النزاع الدائر في السودان الذي كان له تأثير على العملية السياسية في أبيي. وعلى الرغم من كل تلك التحديات، بظل جنوب السودان ملتزما بالدخول في حوار وتعزيز السلام داخل حدوده ومع شريكه السودان.

كما يجب الإشادة بجهود فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت في معالجة التوترات القبلية في جنوب السودان ودعمها. وفيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا، يمكن رؤية جهود الرئيس في اجتماعاته مع رئيس إدارة أبيي المعين من قبل جوبا وحكام الولايات المجاورة وإصدار أمر رئاسي يدعو إلى السلام والمساءلة.

وفيما يتعلق بنشر القوات في أبيي، نقر بالشواغل التي أثيرت ونؤكد من جديد التزامنا بالتقيد باتفاق عام 2011 بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي.

وتدرك حكومة جنوب السودان الحالة الأمنية المعقدة المبينة في التقرير فيما يتعلق بأبيي، والتي تتسم بالاشتباكات بين القبائل وسرقة الحيوانات واختطافها، التي تتفاقم بشكل خاص بسبب انتشار الأسلحة. ويساورنا قلق بالغ إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات الناجمة عن تلك الاشتباكات. وندين جميع أعمال العنف ونعيد تأكيد التزامنا بالعمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين ووضع أبيي النهائي.

وفيما يتعلق بالهجمات على حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، يدين جنوب السودان تلك الأعمال بأشد العبارات. إن لسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أهمية قصوى، وندعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشاملة. ونأمل أن نتمكن من العمل معا للتحقيق مع الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

وتقر حكومة جنوب السودان بالملاحظة التي أبدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بأثر النزاع في السودان على أبيي. ونعيد تأكيد التزامنا

بحماية المواطنين والأراضي من التهديدات أو الانتهاكات، على النحو المنصوص عليه في واجبنا المتمثل في ضمان سلامة شعبنا وأمنه.

ويدرك جنوب السودان أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى أبيي، لا سيما في ضوء العنف القبلي المستمر وتدفق النازحين من السودان. ونتعهد بالتعاون مع الأطراف المعنية لتسهيل المساعدة الإنسانية وضمان سلامة العاملين في مجال الإغاثة الذين يعملون في المنطقة.

ويرحب جنوب السودان بالحد من العنف القبلي ويدعم الجهود الرامية إلى التعايش السلمي. إننا ملتزمون بالمشاركة في مبادرات الحوار والمصالحة لحل النزاعات وتعزيز الوئام بين القبائل في السودان وجنوب السودان. وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة في أبيي، يدين جنوب السودان جميع أعمال العنف ويحث الجماعات المسلحة وجميع الجهات الفاعلة على نزع أسلحتها وفقا لوضع أبيي كمنطقة منزوعة السلاح.

وفي الختام، يقدر جنوب السودان الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي والمبعوثة الخاصة للقرن الأفريقي وجميع موظفي الأمم المتحدة في أبيي، ونظل ملتزمين بالعمل بشكل جماعي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أبيي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.